

في معارج الطائفية

عرضت أمام مجلس الوزراء، في جلسته الأولى التي عقدها بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٦، نص المشروع الأول للبيان الوزاري الذي كنت أعدته لكي تتقدم به الحكومة من المجلس النيابي فتنال الثقة على أساسه، فتوقف المجلس عند عبارة وردت في المشروع تعبر عن التزام الحكومة العمل على إلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. وقد أطلق المناقشة في الموضوع تدخل الوزير فؤاد بطرس إذ قال ما مؤداه: «استمعوا لي أيها الإخوة، فأنا أكاد أكون المتمرس الوحيد في السياسة بينكم. لست ضد مبدأ إلغاء الطائفية في الوظيفة، وأحبّذه كل التحديد، ولكن إذا التزمنا المبدأ في بيان وزاري فإنّما نكون قد أخذنا على أنفسنا عهداً لن نستطيع الوفاء به في ظل الأجواء الطائفية نمهيمة. فأتمنى أن تأخذوا برأيي وتصرفوا النظر عن هذه العبارة».

استثار قول الوزير بطرس ردود فعل فورية من سائر الوزراء، وجلّهم من شباب، فراح الواحد منهم تلو الآخر يدعو إلى التثبّت بالمبدأ مهما ضوّل حقه من التنفيذ. ذلك لأنّ حكومة جديدة في عهد جديد لا يجوز أن تقرن توجهاتها بغير الالتزام اللاطائفي، خصوصاً وأن تكوين الحكومة من اختصاصيين والمثقفين، وأكثرهم من خارج حلبة العمل السياسي المحترف، يعني أن يكون حافظاً على التجديد وباعثاً على التجاوب مع تطلّع الجيل الجديد إلى تغليب المنحى الوطني والعلمي على كل ما عداه، وتجاوز الاعتبار الطائفي

الذي كان في أساس الكثير من المشاكل والإشكالات التي أدت في النتيجة إلى انفجار الوضع وأوصلت الوطن إلى ذروة الخطر على المصير.

وبعد فترة من النقاش المفعم بالحيوية شارك فيه الجميع تقريباً، حسم الرئيس سركيس الجدل لمصلحة الحجّة التي أدلى بها فؤاد بطرس داعياً إلى الاعتصام بالواقعية، وذلك بشطب العبارة من البيان الوزاري حتى لا يكون التزام لا قبيل للحكومة بتنفيذه، مع التمسك بالمبدأ على صعيد الممارسة والسعي إلى تطبيقه قدر المستطاع عملياً.

واجهت المحكّ الأول لموقفي من إلغاء الطائفية ولم يمض على تلك المناقشة شهران، وذلك عندما ألمّ عليّ مدير عام وزارة العدل الدكتور حسّان رفعت، وكان حديث العهد في منصبه، وعرض أمامي صورة عن الوضع القضائي ويبيّن لي أنّ تحريك القضاء بعد الشلل الذي حلّ به طيلة فترة التأزم السابقة يتطلّب أول ما يتطلّب إجراء مناقلات وتشكيلات واسعة، وحتى يمكن ذلك لا بد من ملء الشواغر على مستوى المبتدئين في هيكلية الجسم القضائي. وأردف أنّ هناك مرشحين للتعين ولكن تعيينهم متعذّر نظراً لفقدان شرط التوازن الطائفي بينهم. ولدى استفساري عن شأن هؤلاء شرح لي وضعهم قائلاً: إنّ معهد الدروس القضائية قبل انتساب ٢٨ قاضياً مندرجاً قبل نحو ثلاث سنوات، نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين. وعند انتهاء الدورة التي أخضعوا لها والتي استغرقت ثلاث سنوات، جرى على نظام المعهد، كان أن نجح نصفهم ورسب نصفهم الآخر. ومن سوء الطالع أنّ الناجحين الأربعة عشر كان بينهم أحد عشر من المسيحيين وثلاثة فقط من المسلمين: سنيّ وشيعي ودرزي. وأضاف قائلاً: إنّ نظام المعهد يجيز تنظيم دورة استلحاق مكثّفة للراشدين تدوم ستة أشهر. والعرف المتبع في مراعاة التوازن الطائفي في التعيين كان يقضي بأن لا يُعيّن الناجحون حتى ينجح الراشدين، أي حتى نهاية دورة الاستلحاق المكثّفة بعد ستة أشهر. فيصدر عند ذلك مرسوم واحد بتعيينهم جميعاً.

رأيت في تلك المسألة صورة مصعّرة عن الواقع الطائفي المرير الذي يتحكّم ببنية الدولة في مختلف قطاعاتها، ذلك الواقع الذي يحمل المواطن على الشعور بأن هويته اللبنانية لا تكفي لمساواته مع أخيه المواطن في الحقوق والواجبات، وأنّ هويته الطائفية تبقى هي الاعتبار المتميّز أو المرجّح وأحياناً الحاسم في علاقته مع دولته، ذلك الواقع الذي يدفع المواطن إلى الإحساس بأنّ الانتماء الوطني هو انتماء شكلي أو صوري، أمّا الانتماء الفاعل والمؤثر فهو الانتماء الطائفي، ذلك الواقع الذي يغلب علامة فارقة موروثه، هي الهوية الطائفية، على الكفاءة والجدارة والعلم والتفوق. ويتساءل دعاة الوطنية بعد ذلك عن الولاء الوطني عند المواطن اللبناني. إنهم يطالبونه بممارسة انقسام الشخصية. يفرضون عليه انتماءً طائفيًا ويطلبون منه ولاءً وطنياً. ما أبعد ذلك الانحراف في معاملة المواطن عن العدالة، وما أبعد عن السلوك المطلوب لتنمية روح المواطنة الصحيحة في نفوس الأجيال الطالعة.

إنه واقع مستهجن، كنت قد عبّرت عن رفضي له عندما طرحت أمام مجلس الوزراء عهداً، من خلال مشروع البيان الوزاري الأول، بإلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. فإذا كان مجلس الوزراء قد أبى مجاراتي في تضمين البيان الوزاري نصّاً به، تجاوباً مع رأي الرئيس والوزير بطرس، فإنّ عليّ أن أحاول ترجمة المبدأ تطبيقاً علنيّ أستطيع أن أصل به تدريجاً إلى التعميم فيتحول إلى سياسة مُقرّة تلتزمها الدولة. ولكوني مسلماً، فقد كانت المسألة المطروحة أمامي هي الفرصة الملائمة للانطلاق على الدرب المؤدّي إلى إلغاء الطائفية. فمع وجود أكثرية مسيحية بين المرشّحين للتعين أستطيع القول إنني سجّلت الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل نحو إلغاء الطائفية، وعلى الآخرين بعدها أن يجاروني في الانعتاق من القيد الطائفي عندما تنشأ مناسبات أخرى تكون فيها أكثرية المرشّحين من المسلمين. ولو كان الأمر خلاف ذلك، أي لو كانت كفة المسلمين هي الراجحة في ما كان معروضاً أمامي، لاستغلّ تجار الطائفية المناسبة ضدّي فصوروني على أنّي طائفيّ متزمت، خلافاً للموقف الذي أحرص على تسجيله، وهو أنّي في تعييني لمجموعة من المرشّحين لا

يتوقّر فيها شرط التوازن الطائفي إنّما أُسجّل الخطوة الأولى على طريق التخلّي عن القيد الطائفي.

استبقيت مدير عام وزارة العدل للوقوف منه على بعض التفاصيل المتعلقة بالمسألة حتى إذا ما قررت الموافقة على تعيين المجموعة غير المتوازنة كان ذلك بناءً على اقتناع منّي كامل. استوضحته طبيعة المعهد ونظامه وبرنامجه، وكذلك تكوين اللجنة الفاحصة التي حكمت على البعض بالنجاح وعلى الآخرين بالفشل. وحينما اكتمل اقتناعي بموضوعيّة النتيجة، وبعد أن استوثقت من فتح دورة الاستلحاق المكثّفة للراسبين، أشرت على مدير عام وزارة العدل بإعداد مشروع مرسوم بتعيين الناجحين جميعاً بصرف النظر عن توزّعهم الطائفي.

بعد أيام وصلني مشروع المرسوم موقّعاً من وزير العدل والمال فريد روفایل، فوقّعته من غير تردد وأرسلته إلى القصر الجمهوري ليوقّعه الرئيس سركييس. وعندما التقيت الرئيس لأوّل مرّة بعد ذلك، قُبيل انعقاد مجلس الوزراء، سحب مشروع المرسوم من الدرج في مكتبه وبادرني بالقول: «أنت وقّعت على هذا المرسوم. فهل تعلم أنّ ذلك سوف يسبب لك الكثير من المتاعب في أوساط جماعتك؟» فأجبت بالقول: «إن كنت أدعو إلى إلغاء الطائفية فمثل هذا المرسوم هو الخطوة الطبيعيّة الأولى التي يتعيّن عليّ اتخاذها. وقّعهُ، فلا جناح عليك». إلا أنّ الرئيس لم يوقّع المرسوم، ضنّاً بي أنا. وبعد أيام قليلة التقيته مرة أخرى فبادرني سائلاً: «هل أنت مصرّ على تمرير هذا المرسوم؟». فقلت: نعم. فوقّعه.

هو المرسوم ذو الرقم ٤١ الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٧، والذي عيّن بموجبه أربعة عشر قاضياً، منهم أحد عشر مسيحياً وثلاثة مسلمين. وبمجرّد صدوره تلقّيت بضع مخابرات من شخصيات إسلاميّة مرموقة، سياسيّة وروحيّة، تستنكر ما فعلت. فكان ردّي ببساطة أنّي قررت أن أخطو الخطوة الأولى على طريق إلغاء الطائفية في الوظيفة. وهذا ما يدعون هم إليه جهاراً في شتّى المناسبات، فما أحراني أنا بوضعه موضع التنفيذ. كانت عاصفة في فنجان

تجاوزتها بسهولة. ولكن الصدمات الحقيقية كانت في المقابل تنتظرنى على هذا الصعيد داخل الحكم.

تلقيت أولى تلك الصدمات عندما جاء فؤاد بطرس، بصفته وزيراً للدفاع، إلى جلسة عمل مع الرئيس سركيس ومعى خلال شهر أيار (مايو) ١٩٧٧ للبحث في الاستقالات المقدمة من قبل عدد من ضباط الجيش عملاً بأحكام المرسوم الاشتراعي الرقم ٩ الذي كُنّا قد أصدرناه أملاً بالتخلص عن طريقه من الضباط الذين كان لهم أدوار قيادية في تصديق الجيش وشرذمته وفي زجه في أتون الاقتتال القدر.

عرض الوزير بطرس أولاً أسماء المستقلين من الضباط المسلمين واقترح استقالاتهم جميعاً، ثمّ عرض أسماء المستقلين من المسيحيين واقترح قبول عدد موازٍ منهم لعدد المستقلين من المسلمين، على أن ترفض استقالة الباقيين، وقد وضع إشارة قبالة أسماء الذين كان يقترح رفض استقالاتهم. سألته، مستغرباً، عن الحكمة من القاعدة التي طرحها فقال إنّ مراعاة مبدأ المساواة تقضي بقبول استقالة عدد متساوٍ من المسلمين والمسيحيين. اعترضت على المبدأ المقترح متذرعاً بأنّ ضباط الجيش آنذاك كانوا موزعين بنسبة الثلثين إلى الثلث تقريباً بين المسيحيين والمسلمين، وإذ شئنا المحافظة على التوازن أو بالأحرى على القدر القائم من الاختلال الموروث، فإنّ الاستقالات المقبولة ينبغي أن تكون بالنسبة ذاتها، أي بنسبة الثلثين إلى الثلث. ثمّ ما الداعي إلى التزام أي ضرب من ضروب التوازن ونحن نرغب في إلغاء الطائفية. لماذا لا تقبل كل الاستقالات المقدمة من دون تمييز؟ هذه حالة من الحالات التي لا تكون فيها العدالة مرادفة للمساواة. فاشتبكنا في جدالٍ حادٍ لم يشارك الرئيس سركيس فيه إلا ليختمه بالقول، مُلتفتاً إلى وزير الدفاع: «الحق إلى جانب سليم يا فؤاد»، مؤيداً الأخذ بمبدأ المحافظة على التوازن، أو بالأحرى الاختلال الموروث، وذلك عن طريق قبول الاستقالات بنسبة الثلثين إلى الثلث بين المسيحيين والمسلمين. فكان ذلك أهون من مقولة المساواة التي فاتحنا بها الوزير بطرس، ولكن ذلك لم يكن يعني تخلياً عن القاعدة الطائفية.

وقبل أن يتلاشى وقع الصدمة الأولى تلقّيت الصدمة الثانية، وكان ذلك قبيل انتهاء شهر حزيران ١٩٧٧ عندما عرض الوزير بطرس في جلسة عمل مع الرئيس ومعني إقالة جميع الضباط المنضمّين إلى قيادة جيش لبنان العربي الذي كان يتزعمه أحمد الخطيب. وبالطبع لم أعارض في ذلك، فالمرسوم الاشتراعي الرقم ٩ وُضع أصلاً للتخلّص من مثل هؤلاء. ولكن الصدمة كانت في رفض الرئيس والوزير معاً، في المقابل، إقالة أي ضابط من الضباط الذين انشقوا عن الجيش للقتال في جانب الجبهة اللبنانية ومنهم فؤاد مالك وأنطوان بركات.

لم أصدق عينيّ فسألت عن أندايم من الفريق الآخر، فأجاب وزير الدفاع أن الضباط المنتمين إلى الفريق الآخر حاربوا دفاعاً عن الشرعية، فليس من الوارد إقالة أي منهم. ذهلت لهذا المنطق الذي كان واضحاً أن رئيس الجمهورية راضٍ عنه، وموافق عليه. وبعد هنيئة استجمعت خلالها هدوء أعصابي خضت مع جليسيّ، الرئيس والوزير، نقاشاً شاقاً لا بل أليماً، أعربت خلاله عن عدم موافقتي على المنطق الذي يصنّف المسمى «جيش لبنان العربي» التابع لأحمد الخطيب مارقاً على الشرعية، من دون ذلك المسمى «جيش لبنان» الذي نصّب فؤاد مالك نفسه قائداً عليه، وكلاهما منشق عن الجيش اللبناني النظامي وبالتالي خارج على الشرعية، كما سجلت بنبرة ربما لم تخلُ من العنف أو الغضب اعتراضي على مبدأ إدانة الضباط الذين أطلقوا النار في اتجاه، وتبرئة الضباط الذين أطلقوا النار في اتجاهٍ آخر، في حين أن لا هؤلاء ولا أولئك تحركوا بقرار من السلطة السياسية التي تتمثل برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (مع العلم أن هذا الأخير كان حينذاك وزيراً للدفاع أيضاً) والحكومة. قيل لي دفاعاً عن مجموعة فؤاد مالك المسمّاة «جيش لبنان» إنها حاربت إلى جانب رأس الشرعية رئيس الجمهورية، فكان ردي أن تلك المجموعة تحارب ضد كل من وما كان يمثل. وقيل لي إن المسمى «جيش لبنان» أنشئ بمعرفة العماد حتّاً سعيد، قائد الجيش آنذاك، فكان رديّ أن ذلك لا يغير في الأمر شيئاً، وإنما يجعل حتّاً سعيد نفسه أيضاً خارجاً عن السلطة الشرعية، فأبي سلطة تشريعية كان يتمتع بها حتّاً سعيد ليملي إنشاء جيش جديد؟

فكان بنتيجة السجال الحامي أن قُبلتْ بعض الاستقالات الطوعية وصرف النظر عن إقالة أي ضابط؛ واتخذنا قراراً في مجلس الوزراء مددنا بموجبه صلاحية الحكومة بإقالة الضباط حتى نهاية العام ١٩٧٧، وذلك بناءً على الصلاحية التشريعية التي كانت تتمتع بها الحكومة آنذاك.

وتكرر ذلك المشهد في نهاية العام ١٩٧٧ فمددنا صلاحية الحكومة للبت بالإقالات ستة أشهر أخرى بموجب مرسوم اشتراعي جديد. وفي منتصف العام ١٩٧٨ حصلت المشادة الأخيرة حول هذا الشأن فكان أن انقضت صلاحية الحكومة دون أن يُقال ضابط واحد، ولا حتى سعد حدّاد أو سامي الشدياق. وقد تركت هذه الجولات من المواجهة، التي فرزتني في جانب والرئيس سركيس والوزير بطرس معاً في الجانب الآخر، شرخاً عميقاً كان له أثره الدامغ على تطوّرات العلاقة بيننا وعلى مواقف الحكم من التطوّرات العامة في البلاد حتى خروجي من الحكم عام ١٩٨٠.

وكانت لي تجربة أخرى مع الجيش لها صلة بالممارسة الطائفية داخل المؤسسة العسكرية، وكانت مصدر خيبة أخرى لي.

عند إقدامنا على تغيير قائد الجيش قيل لي إن علينا اختيار أحد الضباط الموارنة ليخلف العماد حنا سعيد. وقد سلّمت بذلك نظراً لجو التشنج الشديد الذي رافق الخطوة. فحزب الوطنيين الأحرار الذي كان يرأسه الرئيس كميل شمعون دعا إلى الإضراب والتظاهر إعراباً عن التمسك بحنا سعيد ورفض استبداله. وفي الصباح الباكر من يوم انعقاد مجلس الوزراء الذي كان من المقرر أن يبتّ بالأمر فُجرت عبوة ناسفة في المصعد على باب الطابق العلوي من منزل وزير الدفاع فؤاد بطرس، وقد نجا الوزير وأفراد عائلته بأعجوبة، بفضل وجودهم جميعاً مصادفة في الطابق السفلي. فتلافياً لمزيد من التعقيد في الوضع لم أثار أي اعتراض حول مسألة طائفية قيادة الجيش. فكان اختيارنا للعماد فيكتور خوري بعد أن استعرضنا أسماء جميع الضباط الموارنة من رتبة عقيد أو عميد وأسقطنا من الحساب الواحد منهم تلو الآخر لاعتبارات متفاوتة ورسا رأينا أخيراً على فيكتور خوري.

عند هذه النقطة توقفت صلاحياتنا القانونية. فسائر التشكيلات داخل الجيش كانت، بموجب قانون الدفاع الساري المفعول آنذاك، من صلاحية القائد. تحرك زعماء الطائفة الدرزية مطالبين بتعيين ضابط درزي رئيساً للأركان تمشياً مع العرف الذي كان يراعى إلى حد بعيد في الماضي، وصعدوا ضغطهم. فطرح المسألة أمام الرئيس ووزير الدفاع ثم أمام قائد الجيش، فالتقى الجميع على رأي واحد، وهو النزول عند الرغبة بتعيين درزي رئيساً للأركان، وتم تعيين منير طربيه لذلك المنصب. وبعد حين أبلغت أن قائد الجيش عين جوني عبده رئيساً لشعبة المخابرات، فهو ماروني والعرف، كما قيل لي، أقطع المنصب لماروني، وأبقى على ألبير منير نائباً لرئيس الأركان، وهو ماروني أيضاً، تمشياً مع العرف، وعين زين مكّي نائباً آخر لرئيس الأركان، وهو مسلم شيعي (كانت تسمية المنصب «معاون رئيس أركان» ثم تحولت فيما بعد إلى «نائب رئيس أركان»).

تم تعيين نائب رئيس الأركان بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٧٧. وعندما التقيت وزير الدفاع بعد ذلك في اجتماع مع الرئيس سركيس سألته عن مكان المسلم السنّي في قيادة الجيش. فوعد بالاستفسار. وبعد حين جاءني الجواب أن أحد نائبي رئيس الأركان كان سنياً وقد عين في مكانه هذه المرة شيعي، وهو زين مكّي. وعندما سألت عن السبب كان الجواب: هذا ما حصل. فحزّ في نفسي أن أعامل على هذا النحو الذي لجعلني في موقف حرج حيال موضوع كنت أبعاد الناس عن مجرد التفكير في الخوض فيه، هو موضوع مذهبية المناصب، فأنا الذي كان منطقي الابتعاد عن الطائفية أساساً، وسجلت خطوة في ذلك الاتجاه على حساب أبناء الطائفة التي أنتمي إليها، فما بالهم يتزمتون في التزام العرف الطائفي في كل ما يعني سائر الطوائف إلى أن يصبح الأمر متعلقاً بطائفتي، فهم عند ذلك فقط يتحررون من العقد الطائفية وتصبح الصفة هي التي تحكم، ويكون الجواب على استفساري ببساطة: هذا ما حصل.

وما حصل فعلاً، على ما قيل لي فيما بعد، هو مراعاة لجانب الرئيس

كامل الأسعد الذي كان زين مكّي مرشّحه شخصياً. هذا مع العلم، كما تكشف لي مع الأيام فيما بعد، أنّ بين المسؤولين في أجهزة الدولة، وبخاصة داخل المؤسسة العسكرية، من لم يكن يفتر عن اللعب على أوتار التفريق بين سنة وشيعة، وكان ديدنهم ترسيخ الانطباع عند الشيعة بأنّ إنصافهم لا يكون إلا على حساب السنة، فإذا ما كانت لهم ظلامة فلأنّ حقوقهم في يد السنة وعليهم أن ينتزعوها من يد هؤلاء. كان همّ البعض إحداث الوقيعة وإثارة الفتنة بين المسلمين. وقد جعلت من إحباط تلك المحاولات شاغلي في لحظات حرجة خلال وجودي في الحكم وبعد خروجي منه. وما كان تعيين نائب رئيس الأركان في الجيش سوى حالة عارضة من تلك الحالات، وقد تجاوزتها حرصاً مني على عدم إثارة مشكلة يمكن أن تتفاعل على غير ما أريد.

مع ذلك لم أنم على الضيم. وكنت كلما سنحت الفرصة أبدي عتبي في وجه وزير الدفاع وقائد الجيش وفي حضور رئيس الجمهورية في أكثر الأحيان. وكان الرد الذي أتلقاه كل مرّة: «الأمر بسيط، ولن نعدم وسيلة لمعالجته». وتفتّقت عبقرية قيادة الجيش يوماً عن سبيل المعالجة فعرض قائد الجيش أمامي وفي حضور الرئيس ووزير الدفاع أن يجري تبديلاً بين زين مكّي ونبيل قريطم، فيحل زين مكّي محل نبيل قريطم رئيساً للمحكمة العسكرية، ويحل قريطم محل مكّي نائباً لرئيس الأركان. ذهلت للاقتراح فسألت: «وأين يصبح مكان الشيعي في القيادة؟» فكان الرد: «ليس للشيعة حق في منصب نائب رئيس الأركان». فأجبت على الفور: «أصبح لهم اليوم حق في ذلك. إنّ في التبديل إثارة لحساسيات مذهبية بين سنّي وشيعي. وهذا ما أرفضه رفضاً قاطعاً. وأنا أؤثر حرمان السنّي منصباً على إثارة الحفاظ المذهبية بين سنة وشيعة. فلنصرف النظر عن الموضوع إن لم يكن من حلّ آخر». وكم كانت دهشتي عظيمة بعد مدّة من الزمن عندما جاءني قائد الجيش بالحل في أبسط صورة فقال: «أنشأت منصباً ثالثاً لنائب رئيس الأركان وعيّنت عفيف شعبان، السنّي، فيه». وقبل أن يفتح ذهن قائد الجيش على هذا الحل الميمون كان قد مضى على نشوء تلك العقدة أكثر من سنة وشهرين، أي من ٢٨ أيار ١٩٧٧ حتى ٧ آب ١٩٧٨. وأعترف

أنتني لم أكن أعلم بمثل ذلك الاحتمال للحل، ولم ينبهني إليه أحد، لا من المدنيين ولا من العسكريين الذين كانت لي علاقة مباشرة معهم.

شعرت بعد هذه التجارب أنني، في منطقي نحو إلغاء الطائفية، طُعت في الظهر من خلال المؤسسة العسكرية، ولكنني كنت في قرارة نفسي أفترض أنّ القرار لم يكن عسكرياً وإنما كان سياسياً. وفي إحدى لحظات الانفعال قلت أمام زملائي مرة: «لم يبق أمامي خيار سوى التزمّت في مراعاة القاعدة الطائفية، وسوف يكون ميزاني في ذلك مرهفاً كميزان الصيدلي». وكان قولي هذا منافياً لاقتناعي الباطني والحقيقي، وأعترف أنني ندمت على قوله.

برغم ما حصل، فقد حافظت حتى النهاية على ما يمكن من الانفتاح والمرونة في مقارنة القاعدة الطائفية في الوظيفة عندما كان الأمر يتعلّق بالتوزيع المذهبي، وذلك حيث كنت أرى مجالاً لتغليب اعتبارات موضوعية أخرى. فكان ترشيحي الدكتور محمد عطا الله لمنصب رفيع مُستحدث هو رئاسة مجلس الإنماء والإعمار، وقد يكون أرفع المناصب في الدولة إطلاقاً، لكون الرجل في اعتقادي الأكثر كفاءة للمنصب وليس كونه سنياً. وكذلك كان إحلالي الدكتور عصام حيدر محل سني في رئاسة المجلس الأعلى للجوارك وهي من أرفع المناصب في الدولة شأنًا. وعندما أنشأنا مؤسسة جديدة هي المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات ضد المخاطر غير التجارية في كنف وزارة المالية، رشّحت شيعياً ليكون مديراً لها، استقدمته من مفوضية الحكومة في مصرف لبنان، حيث كنت قد تعرّفت إليه وخبرت صفاته الحميدة لسنوات خلت.

وقد سجّلت خطوة على صعيد تجاوز القاعدة المذهبية ضمن الميزان الطائفي، لا بدّ من التنويه بها في هذا السياق.

قُبيل نهاية العام ١٩٧٧ عرض الوزير فؤاد بطرس أمامي، بصفته وزيراً للخارجية، أنّ وزارته في حاجة إلى عدد كبير من الموظفين من الفئة الثالثة، وأن مجلس الخدمة المدنية كان قد أجرى الامتحانات والمباريات اللازمة

فكانت النتيجة رجحان عدد الفائزين من الطوائف المسيحية بفارق كبير، ولم ينجح من الطوائف الإسلامية إلا ثلاثة من السنة وأربعة من الشيعة وأربعة من الدروز. وفي تلك الحالة يتحتم، مراعاة للقاعدة الطائفية المعمول بها، تعيين السنيين الثلاثة ومعهم ثلاثة من الشيعة فقط وواحد من الدروز فقط (وبالتالي إهمال أحد الناجحين من الشيعة وثلاثة من الدروز)، فيكون مجموع المسلمين المقبولين سبعة، ويؤخذ في مقابلهم سبعة من المسيحيين. هذا في حين أن الوزارة تحتاج إلى أكثر كثيراً من أربعة عشر موظفاً جديداً. فوافقت على تعيين جميع الفائزين من المسلمين، أي أحد عشر مرشحاً، وفي مقابلهم عدد مماثل من المسيحيين. وعندما سألت الوزير بطرس ما إذا كان ذلك يفي بحاجة الوزارة، ردّ بالإيجاب وشكرني على المبادرة التي خرجت فيها عن القاعدة المذهبية. وهكذا صدر المرسوم الرقم ٨٩٣ بتاريخ أول شباط ١٩٧٨، بتعيين ثلاثة فقط من السنة مع أربعة من الشيعة وأربعة من الدروز، وفي المقابل أحد عشر مسيحياً.

كان يؤلمني أنّ الرئيس سركيس، بعد تعيين الدفعة الأولى من القضاة، كان يماشيني عملياً عندما كنت أخرج عن القيد الطائفي في التعيين على حساب طائفتي، ولكنه كان يُظهر تمسكاً متصلباً بالقاعدة الطائفية عندما يكون المطروح خلاف ذلك. ومن التجارب التي تذكر ما كان بيني وبينه في شأن منصب المدير العام لوزارة الإعلام بعد إنشاء شركة تلفزيون لبنان بإسهام من الدولة.

كنت إلى جانب رئاسة الوزراء أتولّى حقيبة وزارة الإعلام، ولقد قمت بدور فاعل ومباشر من هذا الموقع في عملية دمج شركتي التلفزيون القائمتين آنذاك في شركة واحدة وإدخال الدولة مساهماً رئيسياً فيها، مستعيناً بطبيعة الحال بمدير عام وزارة الإعلام الدكتور شارل رزق، وكنت أعتقد أنه صاحب كفاءة عالية، وأهلٌ للثقة. وكان من الواضح أنه كان يطمح إلى تولّي منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركة المرتقبة عندما يتم تأسيسها، ولم يكن عندي، ولا عند رئيس الرئيس سركيس، مانع يحول دون ذلك.

وبعد أن أكملت إجراءات التأسيس وأضحى من الضروري أن يكون للشركة

رئيس ومدير عام لتبأشر نشاطها في إطارها الجديد، عرضت على الرئيس سركيس تعيين شارل رزق رئيساً لمجلس إدارة الشركة ومديراً عاماً لها بعد أن استحصلت منه على كتاب استقالة من وزارة الإعلام، وتعيين مدير عام جديد لوزارة الإعلام ليحل محله. فوافق الرئيس سركيس معي على تعيين شارل رزق في شركة التلفزيون إلا أنه استمهل في قبول استقالته من وزارة الإعلام ريثما نتوصل إلى اختيار الأصلح لخلافته فيها. اقترحت عليه نقل أحد المديرين العامين القائمين من منصبه إلى منصب المدير العام لوزارة الإعلام، وأردفت اقتراحي بترشيح اثنين: حسن الحسن أو عباس فرحات. كلاهما لم يكن راضياً عن الوظيفة التي يتولاها، الأول مديراً عاماً لوزارة الدفاع والثاني مفتشاً عاماً للتربية. هذا فضلاً عن أن منصب مدير عام الدفاع كان مرشحاً للإلغاء بموجب قانون الدفاع الجديد الذي كان بحثه قد شارف على الانتهاء. ولكن الرئيس سركيس أثار التريث على أمل أن يتم تعيين البديل عن شارل رزق في وزارة الإعلام ضمن خطوة أعم تشمل ملء الشواغر في وظائف الفئة الأولى جميعاً، وربما تشمل بعض المناقلات بين المديرين العامين في سائر الوزارات.

بعد مدة عاودت مراجعة الرئيس في هذا الشأن، ملحاً على ضرورة قبول استقالة شارل رزق من وزارة الإعلام، لأن وضعه في الوزارة يبقى قابلاً للطعن قانونياً بعد أن عين في شركة التلفزيون وتفرغ عملياً للعمل فيها. وكررت اقتراحي بتعيين أحد الاثنين السابق ذكرهما. ففوجئت بقوله: «إن شارل رزق ماروني والذي يحل محله يجب أن يكون مارونياً» فأجبت والأمر يحز في نفسي: «ولكننا أحللنا الماروني من غير تردد في مركز إعلامي مستحدث، هو منصب رئيس شركة التلفزيون ومديرها العام، وهو لا يقل شأنًا عن منصب مدير عام الإعلام إن لم يفقه أهمية وفاعلية». فرد عليّ بالقول: إن إدارة أكثر الوحدات العاملة في وزارة الإعلام هي من نصيب المسلمين، بما في ذلك الوكالة الوطنية للأبناء والإذاعة اللبنانية، ثم استطرد يخاطبني: «أنت الوزير، وأنت مسلم، فلماذا يجب أن يكون المدير العام مسلماً أيضاً؟» فقلت: «إن الوزير يتبدل، أحياناً يكون من المسلمين وأحياناً أخرى من المسيحيين». فبتر

الحديث بالقول: «لا أستطيع القبول للأسف بغير ماروني للمنصب». فعقبت بالقول: «وأنا لا أستطيع أن أقبل بغير مسلم للمنصب. ولا يهمني مذهبه» والشخصان اللذان كنت قد رشحتهما هما من المسلمين الشيعة.

وبعد مدة من الزمن جاءني رضوان مولوي بمشروع قانون يتناول شروط التعيين في وزارة الإعلام بحيث يصبح بالإمكان ترفيعه إلى منصب المدير العام للإعلام. وكانت الأحكام القانونية النافذة لا تسمح له بذلك، إذ إنه كان متعاقداً مع الوزارة ولم يكن في ملاكها. عرضه عليّ وقال إن الرئيس سرئيس موافق عليه. وكان هو من المقربين من الرئيس من غير أن يكون بعيداً عنيّ، إذ كنت أحترم الرجل وأقدر كفاءته العالية وفعاليته وأكّن له الكثير من المودة وأضحى فيما بعد من أصدقائي الأوفياء الخالص. ولكنني أبيت الموافقة على مشروع القانون لأنني شعرت بأن إصدار قانون معدّ صراحة لمصلحة شخص معين سيكون مصدر إحراج لا داعي له. ثم إنني، وهذا هو الأهم لم أستمرىء بتبدل موقف الرئيس سرئيس من طائفية مركز المدير العام للإعلام بمجرد أنه عثر على مقرب منه لملء المركز.

بعد مغادرتي رئاسة الحكومة صدر القانون الذي رفضتُ وثبت رضوان مولوي مديراً عاماً لوزارة الإعلام.

لم يكن احتكاكي مع الرئيس سرئيس حول مسألة الطائفية قاصراً على الشأن المتعلق بالموظفين، أي بالتعيين وتوزيع المناصب، وإنما امتد في حالات معينة ليشمل الشأن السياسي.

بدا لي وكأنّ الفريق الوحيد الذي كان عليه، في نظره، مواجهته، هو فريق الجبهة اللبنانية وهو فريق ماروني الطابع. أمّا سائر الأطراف المارونية، وأمّا سائر الطوائف المسيحية التي لم تكن ممثلة في الجبهة اللبنانية، فلم يظهر من تصرف الرئيس سرئيس أنه كان يقيم لوزنها كبير حساب. وأمّا الفريق الإسلامي فلم يكن في تعامل الرئيس معه ما ينم عن أنه يعترف له بوجود فاعل حقيقي على الساحة. فكان يتصرف من منطلق أن موقف المسلمين هو من موقف سوريا

أو الفلسطينيين أو الاثنين معاً. فإذا ما حسم الموقف مع سوريا أو مع الفلسطينيين فإنه يكون قد ضمن موقف المسلمين. وما كان يقيمه من اتصال مع الجانب الإسلامي كان على محدوديته، كما بدا لي، من باب رفع العتب، وكثيراً ما كان يتم لا بمبادرة منه وإنما بمبادرة من أطراف الفريق الإسلامي أنفسهم. وكنت شخصياً أحاول التعويض عن هذا الخلل في موقف الحكم عن طريق التوسّع في محاوره هؤلاء والاتصال بهم والاجتماع بهم، الأمر الذي كان أحياناً ما يُظهرني في مظهر الجانح إلى هذا الفريق أكثر من الآخر، وذلك على غير ما كنت أريد.

ولا أنسى يوم قام الرئيس سرקيس بأول زيارة له إلى دمشق منفرداً، حيث قضى بضع ساعات وعاد في اليوم ذاته إلى بعبداء بعد أن عقد اجتماعاً مع الرئيس السوري حافظ الأسد. كان ذلك في ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٧. ومساء ذلك اليوم أملت على الرئيس في مكتبه للوقوف منه على نتائج محادثاته. فخاطبني في مستهل جلستنا قائلاً: «قبل أن أطلعك على نتائج الزيارة أودّ، قبل أن أنسى، تنبيهك إلى أمر. الجماعة متمعضون من كثرة مجاملتك ومسايرتك لأطراف الحركة الوطنية». بالطبع لم تكن الحركة الوطنية تنظيماً إسلامياً بالمعنى الصحيح، وإنما كانت الأكثر فعلاً في الساحة الإسلامية وتأثيراً عليها. فأجبت الرئيس فوراً بنبذة المتحفّظ: «اسمح لي يا فخامة الرئيس أن أكون صاحب التقدير في اختيار من أتعامل معهم». ولم يعلق الرئيس على ما قلت إلا بالقول: «لك ما تشاء. وإنما رأيت من واجبي أن أنقل إليك ما لمست».

بعد مدّة قصيرة جمعني الرئيس سرקيس، في غرفة استقباله في الطابق العلوي من القصر الجمهوري بعد ظهر أحد الأيام، مع نفر من المقرّبين إليه في جلسة مسترخية أديرت فيها الأقداح، وكان قدحي بالطبع من عصير البندورة، لأنني لم أذق في حياتي طعم الخمر من أي نوع. وكان بين الحاضرين الوزير فؤاد بطرس وأحمد الحاج وكريم بقرادوني. وفي سياق الحديث العفوي الذي كان يدور طرح عليّ الرئيس سؤالاً حول الإصلاحات السياسية التي أرى أنّ من واجب الحكم المبادرة إلى طرحها سواء في إطار الصلاحيات التشريعية التي

منحنا إياها المجلس النيابي في جلسة الثقة، أو خارج ذلك الإطار على مستوى التعديل الدستوري، أو خلافه. ولم أكن في تلك المرحلة كثير الاطلاع على مجاهل الشأن السياسي فتحدثت بما أعلم وركّزت على مسألة المشاركة في الحكم وعلى ضرورة تعزيز صلاحيات رئيس الوزراء. فعقّب الرئيس سرّكيس على قولي فوراً بالقول: «ولكن ذلك يعني الانتقاص من صلاحيات رئيس الجمهورية. وهذا ما لم يسلم به الموارنة. أليس كذلك يا فلان؟» طرح السؤال ملتفتاً إلى أحد الحاضرين بجانبه. فعلق المقصود بالسؤال قائلاً: «يبدو لي أنّ القيادة المارونية سوف تطالب بتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية». فقلت: «إنّ ذلك لا يعني أنّهم فيما سيطالبون به على صواب». وتوقّف الحديث في هذا الموضوع عند هذا الحد، وتحوّل إلى مواضيع أخرى. ولم يثر مرّة أخرى بيننا إلا بعد بضعة شهور في نطاق بحثنا للوثيقة الدستورية التي كان أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في شباط ١٩٧٦ للنظر فيما إذا كانت تصلح منطلقاً لصيغة وفاقية جديدة.

ونشأت مواجهة أخرى، وإنّما من نوع آخر، بيني وبين الرئيس سرّكيس على مستوى المسألة الطائفية، وذلك خلال الفترة التي امتدّت بين إعلان الرئيس عزمه على الاستقالة وإعلان عودته عنها، أي بين ٦ و١٥ تمّوز ١٩٧٨. كنت خلال تلك الفترة أثار على زيارة القصر الجمهوري فأضّم صوتي إلى الأصوات المطالبة الرئيس بالعدول عن الاستقالة. وذات صباح انتحى بي الرئيس جانباً، وأجلسني على مقعد وجلس هو في مواجهتي وبأدني قائلاً: «يا سليم، أرغب إليك أن تودعني استقالة حكومتك قبل أن أتقدّم باستقالتي خطياً ورسمياً». وعندما سألته عن الداعي إلى ذلك قال: «هناك عرف يجب مراعاته. وهو يقضي بأن تشكّل حكومة برئاسة ماروني لتولّي مسؤوليات رئيس الجمهورية بعد استقالته. وذلك أسوة بما حصل عندما استقال الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٥٢ بعد أن شكّل حكومة جديدة برئاسة الماروني الجنرال فؤاد شهاب فتولّت المسؤوليات الرئاسية حتى انتخاب الرئيس كميل شمعون». فسألته عمّن يفكّر في تكليفه برئاسة الحكومة العتيدة، فقال إنّّه لم يقطع برأي بعد، وإنّما يفكّر في

حكومة برئاسة ماروني ومعه أربعة، أي أن مجموع عدد أعضائها مفرد (خمسة)، وذلك حتى لا يكون إخلال بالتوازن المألوف، حيث يراعى في تأليف الحكومات مساواة عدد المسيحيين بعدد المسلمين من الوزراء، ويبقى رئيس الجمهورية، الذي ينعقد مجلس الوزراء برئاسته، مرجحاً الوجود المسيحي في الحكم. وذكر أنه يفكر لرئاسة الحكومة الموقّنة بشخص محايد كالنائب جان عزيز. ولقد ذهلت عندما اكتشفت فيما بعد، عند مطالعة كتاب «السلام المفقود» الذي كتبه كريم بقرادوني، أن الرئيس سرّكيس لم يكن يفكر في تعيين جان عزيز أو من هو في منزلته وإثما كان يعتزم تعيين الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية. والله أعلم.

فوجئت بطرح الرئيس، فأطرقت هنيهة أفكر فيما قال، ثم دار بيننا حديث أدليت خلاله في صراحة كلية بما مؤداه: «إنني أتمنى عليك أن تعيد النظر في موقفك وتعديل عن الاستقالة. أما في حال إصرارك على المضي فيها فإنني على غير استعداد للاستقالة. الحديث عن عرف هو في غير محله. كانت يوم استقالة الشيخ بشارة الخوري سابقة، والسابقة تمحوها سابقة مغايرة. أما إذا تكررت السابقة وأصبحت مقبولة فإنها تصبح عندئذ عرفاً. وأنا على غير استعداد لأن أكون سبباً لتحويل السابقة إلى عرف. ثم إن الدستور لا يقضي بذلك. فكل ما ينص عليه الدستور هو أن الحكومة في مجموعها تحل محل رئيس الجمهورية في المسؤوليات والصلاحيات إذا ما شغل المنصب. وأنا أعتبر الحكومة القائمة صالحة، أما إصرارك على رحيلها فينطوي على نوع من الإساءة إليّ وإلى أعضاء الحكومة». كرر الرئيس طلبه، فكررت اعتذاري عن تلبيته. ولقد تشاورت مع الرئيس كامل الأسعد والرئيس صائب سلام في هذا الموقف بعد حديثي مع الرئيس سرّكيس فوجدت منهما الدعم المطلق.

في اليوم التالي دعا الرئيس سرّكيس أعضاء الحكومة إلى اجتماع عُقد في غرفة الطعام وحضره جميع الوزراء ما عدا الوزير أمين البزري الذي كان يومها يمثل الرئيس والحكومة في مأتم رئيس الوزراء السابق الأمير خالد شهاب في حاصبيا.

عرض الرئيس أمام الوزراء الأسباب التي دعت به إلى الإقدام على إعلان الاستقالة. واختتم بالقول، ملتفتاً إليّ، أنه يدعوني إلى الاستقالة قبله لكي يتمكن من تأليف حكومة تتولى مسؤولياته وصلاحياته إلى أن يصار إلى انتخاب رئيس جديد. وشرح الأسباب التي تحمله على ذلك على نحو ما ذكر لي قبل يوم. عندما انتهى من حديثه تناولت الكلام فطالبته بالعدول عن الاستقالة، أما إذا أصرّ على مواصلة طريق الاستقالة فإنني لا أرى داعياً لتبديل الحكومة، وشرحت الأسباب التي أستند إليها في موقفي. ولم أكد أنهى كلامي حتى كان الوزيران فؤاد بطرس وفريد روفيل، وهما أقرب الوزراء إليه، يقولان في وقت واحد تقريباً: «استقالتنا في تصرفك يا فخامة الرئيس. نرجو العدول عن استقالتك. أما إذا أصررت عليها فنحن إلى جانبك». فوجئت لموقفهما، وبدأ لي وكأنما الأمر مدبر سلفاً بينهم. ولم يصدر عني على الأثر سوى عبارة: «لكل منا شأنه». انتهى الاجتماع عند هذا الحد.

قد يكون هناك أسباب عديدة لعدول الرئيس عن استقالته بعد ذلك. ولا أستبعد أن يكون رفضي الاستقالة قبله أحدها ولو بقدر محدود.

على الرغم من كل هذه الوقائع وغيرها، فإنني لم أسمح لنفسي يوماً بالتفكير أن الرئيس سركيس طائفي من حيث المنحى أو الاقتناع. وإذا كان قد بدر عنه عند مفاصل معينة ما يوحي بأنه ملتزم الاعتبار الطائفي في ممارسة المسؤولية في الحكم، خصوصاً في مقاربة شؤون الإدارة والوظيفة، فذلك لأنه، حسبما كنت أشعر أنا، كان مضطراً إلى ذلك. ولعله كان محكوماً إلى حد ما بهاجس دخوله الحكم من بابة الفوقي، أي من غير أن يكون قد ارتكز في ارتقائه على قاعدة مارونية عريضة كما كان شأن أكثر أسلافه، فوجد نفسه مدفوعاً في الحكم إلى أن يعطي برهاناً يومياً على سلامة انتمائه لمجموعته. وكان أهون السبل إلى تحقيق ذلك وأكثرها بديهية إظهار الحرص المتناهي على مواقع طائفته في مراكز القوى في هيكلية الدولة، سواء في الإدارة أم في القضاء أم في الجيش.

ومما ساهم في إمعانه في ذلك السبيل، في اعتقادي، تجمّع القيادات

المارونية الفاعلة داخل جبهة سياسية وعسكرية واحدة هي «الجبهة اللبنانية» وسير تلك الجبهة على خط طغى عليه المنحى الفئوي المتطرف والحاد. فالجبهة اللبنانية كانت في الواقع جبهة مارونية في تكوينها وفي توجهاتها. ولم يكن اسمها يكفي لحجب حقيقتها، كما لم تفلح كل المحاولات لإلباسها غير هذا الرداء. وكان في الجبهة اللبنانية رئيسان للجمهورية سابقان هما كميل شمعون وسليمان فرنجية، وكان هو يتعامل معهما بكثير من الإجلال والمهابة، ربما بوحى ما كان مترسباً في نفسه من بقايا علاقته القديمة بهما عندما كانا رئيسين، ومن الرؤساء ذوي الحضور والسلطان، وكان هو موظفاً ولو رفيع المقام. فكان يتحاشى قدر الإمكان استعداء الجبهة اللبنانية ومن فيها.

وكان الرئيس سركيس يلتمس لنفسه العذر في تصرفه حيال المسألة الطائفية بالتذرع بالواقعية. كان دوماً يعتصم بضرورة مراعاة الواقع، وسط أجواء مشحونة بالعصبية والنعرات الطائفية الحادة، في مواجهة أي طرح يقصد منه الخروج عن القاعدة الطائفية الموروثة. وهو لا يلام على هذه النظرة وسط معطيات تلك المرحلة المشبعة بالحساسيات الفئوية.

وفوق كل ذلك فقد بدا لي أن موقف الرئيس سركيس حيال المسألة الطائفية تعرض، إن صحّ التعبير، للضغط المباشر وغير المباشر فلم يجد بداً من مجاراته. إن من يراقب عن كثب عملية اختمار الآراء والمواقف عند الرئيس سركيس لا يفوته ملاحظة دور شخصين في تلك العملية: الوزير فؤاد بطرس الذي كان مصدر الرأي الراجح الذي لا سبيل عند الرئيس سركيس للشك في حصافته ووزنه وحكمته، وجوني عبده، رئيس شعبة المخابرات في الجيش، الذي كان في نظر الرئيس مصدرراً لا ترقى إلى مصداقيته سحابة ظن في تقديم المعلومات التي لا يصلح غيرها أساساً لاتخاذ المواقف وتكوين الآراء.

تجدد الإشارة إلى أنّ جوني عبده لم يكن بعيداً عن جو الجبهة اللبنانية، وكان قد انضوى تحت لواء حزب الكتائب لمدة ثلاثة أشهر خلال الفترة الأولى من الأحداث. وعندما اعترضت على تعيينه رئيساً لشعبة المخابرات في الجيش

لذلك السبب، أكد لي الرئيس سركييس أنه اندس، أو بالأحرى دُسّ، داخل المؤسسة العسكرية لحزب الكتائب عن قصد من قبل قيادة الجيش اللبناني لخدمة أغراض السلطة الشرعية، وبالتالي لم يكتنّ انخراطه فيها تمرّداً على السلطة الشرعية أو تحدياً لها. صدّقت هذا القول في حينه، ولكن مع الزمن أخذ الارتياح يخامرني حول صحة المعلومات المعطاة للرئيس سركييس في هذا الصدد. وهكذا كانت مواقف الرئيس سركييس تتأثر في شكل حاسم بطبيعة المعلومات التي كان يتزوّد بها.

أما فؤاد بطرس، مصدر الرأي المتبصّر، وهو المشهود له بالذكاء والحصافة ووضوح الرؤية، فقد تعرّض، على ما بدا لي، وهو اللاطائفي أساساً، إلى عملية ترويع منظّمة. المرثي منها حادثتان: يوم نسف منزله قبل ساعات من تبديل قائد الجيش، ويوم تعرّض موكبه في الأشرفية لوابل من النيران، صُبت عليه من كمين نصبه مسلحو حزب الكتائب وهو في طريقه إلى مؤتمر قمة بغداد في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨. وهكذا أصبح الرئيس سركييس عرضة للتأثر في رأيه بقدر ما كان مصدر الرأي الأول عنده مستهدفاً من قبل الجماعات الفاعلة المسلحة.

تعرّض الرئيس سركييس للإرهاب المباشر في موقفه في ما وجّه إليه من تهديدات، أحياناً سافرة وأحياناً مبطنّة، من قبل بعض أطراف الجبهة اللبنانية، وكذلك في ما تعرّض إليه القصر الجمهوري من قصف ورميات، خصوصاً خلال فترة المعارك التي دارت في المناطق الشرقية من العاصمة مع القوات العربية السورية في صيف ١٩٧٨. وقد تساقطت بالفعل القنابل على القصر وحواليه، وقد حدث ذلك غير مرّة عندما كنت شخصياً في القصر الجمهوري لحضور اجتماعات مجلس الوزراء أو جلسات عمل خاصة، وقد انعقدت بعض جلسات مجلس الوزراء في ملجأ القصر الواقع تحت مستوى الأرض (حيث اعتصم العماد ميشال عون فيما بعد خلال حروبه المتصلة).

وقد لعبت جهات معينة داخل الجيش دوراً بارزاً في إرهاب الرئيس معنوياً إذ وضعت منذ البداية في جو أصبح الرئيس يتصوّر فيه أنه معرض لأفدح المخاطر في أية لحظة. فكان الرئيس يردد أمامي، أنه لا يدري متى تنفجر عبوة أو قنبلة تحت المنضدة في مكتبه أو تحت المائدة في غرفة الطعام أو تحت السرير في غرفة منامه. لذلك كان حرسه في الفترة الأولى حريصين على تفتيش أي مكان قبل أن يدخله تفتيشاً دقيقاً. ثم إن من كان يشاهد التدابير الأمنية المشددة والظاهرة، لا بل المبالغ في مظهرها، التي كان يتخذها الجيش، مستعيناً بفرقة المكافحة، عندما كان الرئيس ينتقل إلى مكان ما خارج قصره، كأن يزور قريته الشبانية أو يتوجّه إلى المطار للسفر، لا يلوم الرئيس على رهبته من مكروه قد يصيبه على يد المسلحين. فكنت ترى جندياً مرابطاً عند كل زاوية من كل طريق وعلى سطوح المباني المشرفة على الطريق التي يسلكها الرئيس، وكل منهم يقف موقف المتأهب شاهراً رشاشه وظاهراً لكل عيان.

لذلك قد لا يكون في قلبي مبالغة إذا قلت إن الرئيس لم يكن طائفيّاً على الإطلاق وإنما كان محاصراً. وبعد أن اضطر إلى سلوك المسلك الطائفي بدا وكأنه أسير القيد الطائفي من غير أن يكون مؤمناً أو مقتنعاً به.

كان هذا ما سجلت عن تجربتي مع الممارسة الطائفية في الحكم خلال عهد الرئيس الياس سركيس، ومن ضمنها انطباعاتي عن منطلقات زملائي في الحكم حيال المسألة الطائفية. ولا بدّ هنا من وقفة استطرادية يملئها صدور كتاب في مستهل العام ١٩٨٤ بعنوان «السلام المفقود» كتبه عن فترة حكم الرئيس سركيس كريم بقرادوني، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية وأحد المقربين من الرئيس سركيس، وكان أحد الأفراد الذين شكلوا، حسب قول منسوب في الكتاب للرئيس سركيس نفسه، فريقاً مصغراً حاول الرئيس سركيس الحكم من خلاله. وإذا بهذا الكتاب يأتي على وقائع من شأنها أن تُعزّز جانباً من الصورة التي رسمتها عن الرئيس سركيس. من ذلك ما نقل عن الرئيس سركيس في قول: «لا أستطيع أن أحكم ضد السوريين أو ضد المسيحيين. حكمي يقوم على التفاهم بين سوريا والجبهة اللبنانية، وعلى

الأخص التفاهم بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية» (ص ٦٩). ويسمي المؤلف هذه القاعدة «إحدى الثوابت الأساسية في سياسته». إنني أفهم أن لا يستطيع الرئيس اليباس سركيس أن يحكم ضد أية فئة من الفئات اللبنانية وليس ضد المسيحيين فقط بالتخصيص. ولكنني لا أفهم أن يقوم حكمه على التفاهم بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية حصراً. ولكن القول المنسوب للرئيس يبقى على ذمة مؤلف الكتاب.

ولقد فُجعتُ بما قرأت في الكتاب من رأي زملائي عني فيما يتعلق بالطائفية وهم أعلم الناس بما فعلت في هذا الصدد. فقد نقل الكتاب عن الوزير فؤاد بطرس قوله عني إثر المعركة التي جرت بيننا حول إقالة الضباط في منتصف العام ١٩٧٧: «أن الحص متطرف ومتعصب... لم يعد يدافع عن سياسة سركيس بل راح يجمدها... يجب التخلص منه» (ص ١٢٣). ونقل عن الرئيس سركيس قوله إنني أرفض «ذهاب الجيش إلى الجنوب لأسباب طائفية وضيقة...» (ص ١٥٣). هذا مع العلم أن الكتاب نفسه يورد في مواقع أخرى الأسباب الحقيقية التي كانت تشي الرئيس سركيس نفسه عن إرسال الجيش إلى الجنوب، وهي أسباب تتعلق بموقف إسرائيل واحتمال التصادم مع سعد حداد وقواته المتحالفة مع إسرائيل، فالرئيس سركيس حسبما جاء في الكتاب، «لاحظ أن الأميركيين يلوحون لإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب ولكنهم لا يضغطون كفاية على إسرائيل لتجبر حداد على الانسحاب من الجنوب أو على الأقل العودة إلى ثكناته. وإرسال الجيش في مثل هذه الأحوال يعرضه إلى نشوب معركة بينه وبين حداد، وبالتالي بينه وبين إسرائيل، وأضاف بكل وعي: حداد هو إسرائيل، لقد أصبح وحده أقوى من لبنان وسوريا مجتمعين...» (ص ١٥٧).

فالرئيس سركيس إذن هو الذي لم يكن يريد إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب حتى لا يصطدم بسعد حداد، ولم يكن يستجيب لمطالباتي المتكررة بإقالة سعد حداد.

أما مدير المخابرات فقال: «إن قيادة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب أضحى مقتنعة تماماً بأن الجنرال (الإسرائيلي) إيتان يعارض انتشار الجيش اللبناني في الجنوب لسببين: من جهة لأن الكتيبة المرسله مؤلفة من أكثرية شيعة... ومن جهة أخرى لأن إسرائيل لا تستطيع التخلي عن سعد حداد... ولاحظ جوني عبده أن إسرائيل لن تتخلى عن الحزام الأمني في الجنوب، لأن دولة سعد حداد تشكل بالنسبة لها أفضل وسيلة لتهديد استقرار لبنان وسوريا معاً» (ص ١٦٩). وينتهي المؤلف إلى القول: «في ضوء هذه المعلومات طلب الرئيس من فؤاد بطرس مراجعة الولايات المتحدة الأميركية علها تحاول إيجاد مخرج من مأزق الجنوب» (ص ١٧٠)، ويؤكد في موقع آخر أن «إسرائيل ترفض انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان. والولايات المتحدة الأميركية تتبنى هذا الموقف الإسرائيلي... وبقي على الرئيس سركيس أن يفهم أن الهدنة التي أحدثتها استقالته سريعة العطب وعابرة، وأن عليه أن يسحب جيشه من الجنوب» (ص ١٧١).

في ضوء كل ذلك، ما معنى القول إن رئيس الحكومة يعارض إرسال الجيش إلى الجنوب؟ ويأتي هذا التجديف، على ذمة صاحب الكتاب، على لسان من لم يرتضوا إقالة الضابطين المنشقين المتعاملين مع إسرائيل سعد حداد وسامي شدياق، والرئيس سركيس نفسه يعترف بأنهما: «منذ ١٩٧٧ لم يعودا يطيعان القيادة ولا يتلقيان الأوامر من بيروت» (ص ١٧٢).

أما بعد،

أما بعد عهد الرئيس سركيس فقد استمرت المشكلة الطائفية لا بل إنها تفاقمت واستشرت، وكان لحرب إسرائيل على لبنان صيف العام ١٩٨٢، في ختام عهد الرئيس سركيس، تأثير سلبي عميق على الأجواء الطائفية في البلاد خصوصاً من جرّاء ما حصل إبان الحصار الطويل الخانق الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على بيروت الغربية وضاحيتها، والذي شاركت قوات الشيخ بشير الجميل خلاله إلى جانب القوات الإسرائيلية الغازية في إحكام الطوق حول غربي العاصمة. وكانت الألسن داخل المنطقة المحاصرة، حيث مكثت وعائلتي

طوال تلك الفترة، تتناقل الروايات حول ممارسات مقيبة كان بعض المسلحين يقومون بها في منع إدخال الخبز وسائر المواد الغذائية وقوارير الماء.

وتفاقت الممارسة الطائفية في إدارة دفة الحكم إبان عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل، وأضحت أشد فجاجة وسفوراً. حسبي هنا التطرق باقتضاب إلى حالات كان لي شأن بها حينما كانت وزيراً في حكومة الرئيس رشيد كرامي، ثم بعدما أضحيت رئيساً للوزراء مجدداً عند استشهاده:

لعل أكبر قضية واجهناها على مستوى التجاذب الطائفي كانت قضية المعلمين المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية. تسلمت هذه الوزارة وفيها أكثر من أربعة آلاف متعاقد. تم التعاقد معهم جميعاً خلال عهود الوزارات السابقة بحجة الوفاء بحاجات التعليم في شتى المناطق اللبنانية، وخصوصاً منها تلك النائية عن المدن. وكان هناك، والحق يقال، الكثير من التجاوز في استخدام هؤلاء من قبل الوزراء السابقين، سواء فيما يتصل بالأعداد المطلوبة أو بتوافر الكفاءات المفترضة فيهم. ولقد كان توزع المعلمين على المدارس الرسمية في مختلف المناطق غير متكافئ وغير عادل. فكانت نسبة التلامذة إلى المعلمين تراوح بين ٢,٦ تلميذ لكل معلم كما في مدارس الأشرافية، إلى خمسة تلامذة لكل معلم كما في مدارس الكورة وكسروان، إلى ٤١ تلميذاً لكل معلم كما في راشيا. ومن أسباب هذا التفاوت انتقال كثير ممن كان التعاقد تم معهم للتدريس في مناطق نائية، مثل البقاع الغربي، إلى مناطق هؤلاء الأصلية أو إلى مناطق أكثر ملاءمة لهم معيشياً. وقد تفاقت ظاهرة التفاوت هذه من جراء موجات التهجير القسري الذي تعرّضت له مناطق معينة بفعل أعمال العنف التي جرت، مثل بعض مناطق الجبل وشرقي صيدا، والتي جرفت معلمين مسيحيين كثيرين من تلك المناطق إلى مناطق أكثر أمناً لهم. فأتخموا في نزوحهم الهيئات التعليمية في المناطق التي حلوا فيها، وخلفوا في المناطق التي أخلوها شواعر اضطر الوزراء إلى ملئها بالمتعاقدين. وهكذا عند تسلمي حقيبة التربية الوطنية كان عديد المتعاقدين أكثر من أربعة آلاف، وكان المسلمون منهم يشكلون نحو ثلثي المجموع. وقد قام هؤلاء المتعاقدون بتحرك واسع عبر السنوات الماضية

جنوا بنتيجته قانوناً صدر في العام ١٩٨٢ عن مجلس النواب أجاز للحكومة تثبيت هؤلاء بناء على امتحانات تُجرى لهم للتحقق من أهليتهم.

جاءتني وفود من هؤلاء تطالبني بالتثبيت. فدرست ملفهم وتبنت قضيتهم، ورفعت أمرهم في أوائل شهر تموز (يوليو) ١٩٨٤ إلى مجلس الوزراء لأخذ موافقته على الخطوة حسب الأصول، فتفجرت مشكلة زعزعت أركان الحكومة وهي يافعة، إذ لم تكن قد بلغت الثلاثة أشهر من العمر، وجرّت إلى سجلات عنيفة داخل مجلس الوزراء، وحملت نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ذات يوم على القدوم إلى بكفيا، حيث كانت الحكومة تعقد اجتماعاتها وخلواتها، للتوسط بيننا في البحث عن حلول للمشكلة قبل أن تفجر الحكومة. وقد تذرّع المعارضون بعدم موافقة مجلس الخدمة المدنية على الخطوة لمجرد أنها لا تراعي التوازن الطائفي.

طالت مناقشة هذه القضية عبر عدة جلسات لمجلس الوزراء وتشعبت. وبلغت الحدة في السجال يوماً أن تحدّاني الرئيس كميل شمعون، وكان وزيراً للمال، في ما إذا كنتُ أتشبه بالخطوة كما أفعل لو أن التكوين الطائفي للمتعاقدين يرحح كفة المسيحيين. فكنت مستعداً للجواب. إذ سحبت من جيبي صورة عن مرسوم تعيين القضاة الذي وافقت عليه قبل سبعة أعوام برغم الخلل في توزيع المعينين لمصلحة المسيحيين. فكانت حجتي مفحمة.

وفي جولة مناقشات أخرى وجدتني أقول: يبدو واضحاً أن المشكلة ليست في المتعاقدين. إنها جزء من كل، والكل هو المشكلة الطائفية. فلنترك قضية المتعاقدين جانباً ونبحث في المشكلة الأساسية وسياستنا حيالها. ولنذكر أن البيان الوزاري لحكومتنا ينص على إلغاء قاعدة التوزيع الطائفي في الوظائف العامة ويستثني من هذا الإلغاء مراكز الفئة الأولى التي تراعي في التعيين لها قاعدة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وتساءلت: ما بالنا نجد أنفسنا عند أول محكّ مطالبين بالإشاحة عن عهد قطعناه على أنفسنا في بيان نالت الحكومة على أساسه ثقة مجلس النواب؟ فكان الجواب الذي تلقّيته من المعارضين أن الطرح يأتي في غير أوانه، فيما الحكومة غارقة بمشاغل أخرى، وفي طليعتها

القضايا الأمنية. وفي هذه المناقشات الحادة كنت والحق يقال ألقى المساندة الفعالة من الرئيس رشيد كرامي والوزير نبيه بري.

كان الرئيس أمين الجميل في تلك المعركة يراهن على التسوية والمماطلة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تميع القضية. ففي جلسة عقدها مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ تموز (يوليو) ١٩٨٤ استقدم رئيس مجلس الخدمة المدنية إبراهيم شويري، الذي جاء ليعزز الحجّة الطائفية بحجج إدارية أخرى واهية. وبعد مناقشة قصيرة طلب رئيس الجمهورية تأجيل بتّ الموضوع لمزيد من الدرس. فقلت: «لا بأس، على أن نعود إلى بته في الجلسة المقبلة». فبادرني الرئيس الجميل بالقول: «كلا، وليس في الجلسة المقبلة». فدار سجال بيني وبينه رفض على أثره التزام موعد محدد للعودة إلى الموضوع. ولدى مغادرتنا مجلس الوزراء، رافقني الرئيس رشيد كرامي في سيارتي إلى بيروت نظراً لتأخر الطائرة المروحية التي كان من المفترض أن تأتي لنقله. وفي الطريق أعربت له عن عدم ارتياحي للتسوية الحاصل. فوعدني بإدراج الموضوع على جدول أعمال الجلسة المقبلة. وعندما انعقدت الجلسة التالية في ٢٥/٧/١٩٨٤، استهلها الشيخ أمين الجميل باقتراح تجاوز جدول الأعمال والتفرغ لقضايا أمن العاصمة. فكان ذلك. وصدرت عن تلك الجلسة مقررات أمنية مهمة قضت بإلغاء خطوط التماس وتشكيل لواء في الجيش مختلط يتولى أمن المنطقة الوسطى الفاصلة بين شطري العاصمة، ولكن هذا اللواء لم يعمّر طويلاً.

وعقد مجلس الوزراء جلسته التالية في الأول من آب (أغسطس) ١٩٨٤، فافتتح الرئيس الجميل الجلسة بطلب تأجيل البحث في قضية المتعاقدين. ورفض، رداً على سؤال مني، تحديد موعد لمناقشتها. فقلت: إذن لن أعود إلى حضور جلسات مجلس الوزراء إلا يوم يدرج هذا الموضوع مجدداً على جدول أعماله. وسانديني في هذا الموقف الوزير نبيه بري. فتدخل الرئيس كرامي آخذاً المسألة على عاتقه. وبعد مدة قصيرة من الزمن، أفرج مجلس الوزراء عن المشروع فتمت خطوة التثبيت حسب الأصول، وشملت جميع الذين كانت تنطبق عليهم الشروط القانونية.

ومن طريف ما حصل على مستوى السجال الطائفي في عهد الرئيس أمين الجميل، أن طُرح موضوع تعيين حاكم لمصرف لبنان ونواب له. فرشح الرئيس شمعون شاباً مثقفاً وطيباً اسمه جوز فصول، وأيده الرئيس الجميل في ذلك. فاعترضت على ترشيحه لكونه من غير أصحاب الاختصاص في الشؤون الاقتصادية والمصرفية. فنشبت معركة حول هذا الترشيح امتدت عبر بضع جلسات لمجلس الوزراء. وبعد مدة من الزمن، عاد الرئيس الجميل فاقترح الدكتور إدمون نعيم لهذا المنصب، فاعترضت مجدداً على أساس أنه أستاذ في الحقوق ومن غير أصحاب الاختصاص المطلوب ولا من أصحاب الخبرة في مضممار الاقتصاد والمصارف. فضاقت الجميل بي ذرعاً وقال في شيء من الحدة: ومن هو مرشحك إذن لهذا المنصب. فدفعت في اتجاهه بنبذة مكتوبة عن الدكتور سمير مقدسي قائلاً: هذا هو مرشحي. وكان سمير أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت ورئيساً للمعهد المصرفي فيها، وسبق له أن أدى خدمات استشارية لمصرف لبنان ووزارة المالية وأمضى سنوات طويلة قبل ذلك في صندوق النقد الدولي. عندما فرغت من سرد كفاءات الرجل، رفع الرئيس الجميل نظره عن النبذة إليّ سائلاً: «وما هو؟» فأجبت: «هو كل ما قلت عنه». فاستدرك قائلاً: «وما هو انتماءه الطائفي». فقلت مسيحي بروتستانتي. فلم يتمالك أن دفع النبذة التي بين يديه إليّ بشيء من العصبية. وكان ذلك تعبيراً عن رفضه أن يكون حاكم مصرف لبنان من غير الموارد. وبعد مدة من الزمن سلّمنا جميعاً بتعيين إدمون نعيم حاكماً لمصرف لبنان لما كان يتحلى به من صفات شخصية واستعدادات متميزة.

إن حديث الشجون الطائفية يطول. حسبي هنا الاستشهاد بحادثة أخيرة في عهد الرئيس الجميل: أعرب لي الأمين العام لوزارة الخارجية فؤاد الترك عن رغبته في الانتقال إلى باريس سفيراً للبنان. وكانت تربطني به علاقة مودة واحترام. فأبدت له استعدادي لمساعدته على تحقيق رغبته. جاءني يوماً موفداً من لدن الرئيس الجميل مرشحاً أحد اثنين ليحل محله في الأمانة العامة: فاروق أبي اللمع أو سهيل الشماس، مردفاً القول: إن الرئيس الجميل يترك أمر

الاختيار لي. فوافقت على ترشيح سهيل الشماس. فجاءني الجواب سريعاً بالموافقة. ونقلت الخبر بصورة غير رسمية للشماس كي يستعد لتولي المهمة عندما يتم التعيين. ولكن الرئيس الجميل سرعان ما عاد فبدّل موقفه، وبعث بفؤاد الترك مجدداً لإبلاغي: إنه، أي الرئيس الجميل، لا يستطيع مجاراتي في تعيين سهيل الشماس لكونه أرثوذكسياً، فقد شارف الرئيس الجميل على نهاية عهده وهو يهيمه أن يعيد إلى الطائفة المارونية بعض المراكز الرئيسية التي فقدتها خلال عهده. فبعدهما أحلّ الجميل كاثوليكياً (جريساتي) في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وأرثوذكسياً (جميل نعمة) في المديرية العامة للأمن العام، فإنه لا يتحمّل استبدال الماروني بأرثوذكسي في الأمانة العامة لوزارة الخارجية.

فأجبتُ بأنني قبلت أرثوذكسياً مرشحاً من قبله. فجاء الرد إصراراً على تعيين فاروق أبي اللمع. ونشبت على الأثر أزمة صامته بيني وبين أمين الجميل حول هذا الأمر. ولم أرضَ بفاروق أبي اللمع في نهاية المطاف إلا نزولاً عند رجاء فؤاد الترك، الذي جاءني يشكو بأنه هو الذي يدفع ثمن الخلاف بيني وبين رئيس الجمهورية، وأنه مادياً لم يعد يتحمّل البقاء في بيروت. فوافقت على تعيين فاروق أبي اللمع مراعاة لوضع فؤاد الترك الضاغط. فكانت النتيجة أن ناصبني فاروق أبي اللمع العداوة في بيروت عندما وقعت واقعة الانقسام في السلطة، ملتزماً جانب العماد عون، وناصبني فؤاد الترك العداوة في باريس، ملتزماً أيضاً جانب العماد عون.

الطائفية هي آفة المجتمع في لبنان، وآفة نظامه. وهي اللغم المزروع دوماً في طريق مستقبله.

والطائفية كانت هي علة الانقسام في السلطة والذي كان سبباً لمأسٍ ومحن لا حصر لها عبر سنتين من الزمن بدأت في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ بإصدار أمين الجميل، في آخر لحظة من عهده، مرسوماً بتأليف ما سمي حكومة عسكرية، وانتهت بسقوط العماد ميشال عون، الذي كان على رأس تلك الحكومة المزعومة، في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠. فلولا الاعتبار الطائفي الذي حدا بالرئيس الجميل إلى إعلان حكومة انتقالية برئاسة ماروني،

لما كان انقسام في السلطة، ولما كانت كل تلك الكوارث والنكبات التي رافقت وجود العماد ميشال عون على رأس سلطة مغتصبة في جزء حيوي من لبنان.

من كتاب «زمن الأمل والخيبة، ١٩٩٢».

في غمار معركة الاستحقاق الدستوري

عندما أخذت فترة الاستحقاق الدستوري تقترب من نهايتها في ١٩٨٨/٨/٢٣، بدأت تلوح في الأفق بوادر تصميم لدى رئيس الجمهورية أمين الجميل على دفع تطورات الواقع السياسي إلى عدم إنجاز عملية انتخاب خليفة له، وإيصال البلاد تالياً إلى أحد خيارين بنهاية عهده: إما التمديد له رئيساً للجمهورية فترة أخرى أو تسمية حكومة انتقالية في آخر لحظة من عهده تشكل في واقع الحال امتداداً لعهد ريثما يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية يخلفه. ولما كانت الأجواء النيابية والسياسية العامة لم تكن تؤذن، حسبما كان يبدو، بالتمديد، فقد تجلّى في وقت مبكر أن كفة الحكومة الانتقالية أمست راجحة.

وكانت بصمات رئيس الجمهورية واضحة على عملية إجهاض محاولتين لانتخاب رئيس جديد للجمهورية: الأولى يوم دُعي مجلس النواب للاجتماع في ١٨ آب أغسطس لانتخاب رئيس جديد، وكان المرشح الوحيد للرئاسة عملياً آنذاك الرئيس السابق سليمان فرنجية، والثانية يوم اتفق المبعوث الأميركي ريتشارد ميرفي مع المسؤولين في دمشق على مرشح وفاق لاقتراحه على القيادات اللبنانية والمجلس النيابي تداركاً لمحذور الشغور في سدة الرئاسة. وعُلم أن اسم المرشح اختير من بين أسماء كان اقترحها أو وافق عليها رئيس الجمهورية نفسه في تداوله مع المبعوث الأميركي.

ففي المحاولة الأولى بذل رئيس الجمهورية، بالتعاون مع حزب «الكتائب»

وجناحه العسكري «القوات اللبنانية»، اللذين ورث زعامتهما عملياً من والده عند وفاته، جهوداً منهجية مرموقة لنسف الجلسة التي دُعي مجلس النواب إلى عقدها في ١٨/٨/١٩٨٨ عن طريق الحؤول دون اكتمال نصابها. وقد استبق رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني هذا الاحتمال بالدعوة إلى اجتماع أمني، حضرته بصفتي رئيساً للوزراء ومعني الوزراء الدكتور عبد الله الراسي وزير الداخلية والرئيس عادل عسيران وزير الدفاع وجوزيف الهاشم وزير المال، وكذلك العماد ميشال عون بصفته قائداً للجيش واللواء عمر مخزومي مدير عام قوى الأمن الداخلي. وكان موضوع الاجتماع بحث الترتيبات التي يقتضي اتخاذها لضمان الأمن في محيط قصر منصور، مبنى مجلس النواب، والطرق المؤدية إليه يوم الانتخاب. فكانت التصورات واضحة والاستعدادات المعلنة طيبة ظاهراً. وكان العماد عون في أكثر الوقت صامتاً خلال الاجتماع، لم يتدخل إلا لماماً، وعندما فعل أوحى للحاضرين أنه داعم للإجراءات المتخذة ومؤيد لها ومستعد للالتزامها.

ولكن الواقع كان خلاف ذلك. فقد كانت وسائل الإعلام الموالية لرئيس الجمهورية وفريقه تشن حملة عنيفة على الجلسة النيابية المقررة، بعبارات أسهمت في إشاعة جو من الوجل لدى كثير من النواب وأرهبت بعضهم عن التوجه إلى المجلس النيابي للمشاركة في الجلسة. ثم إن عدداً من النواب تعرضوا للتهديد أو الاعتداء المباشر لمنعهم من الوصول إلى المجلس. وعندما بدأت أنباء هذه التدخلات تصلني قررت منذ بداية النهار تنظيم عملية المواجهة، فزرعت أحد الضباط الشبان الملحقين بي من قوى الأمن الداخلي على مقربة من مقر مجلس النواب في سيارة جيب وفي حوزته جهاز لاسلكي. فكنت كلما تلقيت مراجعة حول اعتراض سبيل أي نائب من النواب، أطلب إلى قائد السرية الأمنية لرئاسة الحكومة الاتصال لاسلكياً بالضباط الشاب المستنفر في محيط المجلس النيابي لتزويده بالمعلومات المتوافرة والإشارة عليه بالتوجه فوراً لمقابلة قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي لازم منزله في منطقة الفياضية طيلة ذلك النهار، لإعلامه بالأمر والطلب إليه التحرك لمعالجة الإشكال. فكانت للضباط

الشاب ثلاث زيارات للعماد عون في منزله لهذا الغرض. وكان كلما أبلغه بأمر من تلك الأمور سارع إلى تمييعه أو تنفيسه بالقول: «أبلغ دولة الرئيس تحياتي وطمئنه بأن شيئاً مما تبلغ لم يحصل فعلاً، أو ليس بالخطورة التي يوحى بها الخبر». وكان حريصاً على أن يردف قوله: «هؤلاء النواب... (مضيفاً نعتاً من النعوت الجارحة) يزعمون أنهم يتعرضون للمضايقة. أما الحقيقة فهي أنهم يختلقون الشكوى ذريعة لعدم المثل إلى مجلس النواب لأنهم لا يرومون ذلك».

وهكذا انقضى النهار الحافل بالأحداث التي تعرض لها بعض النواب من غير أن يبدي قائد الجيش العماد ميشال عون حراكاً أو يرفع إصبعاً لتدارك حادثة من تلك الحوادث أو معالجتها. وكانت النتيجة على ما كان يشتهي الذين يعملون على تعطيل نصاب الجلسة، فلم تنعقد.

وكان أغرب ما نُفِّذ في سياق العمل على تعطيل الجلسة قطع الاتصالات الهاتفية بين المنطقتين الشرقية والغربية، وكان وزير الاتصالات السلوكية واللاسلكية في حينه الأستاذ جوزيف الهاشم، أقرب أصدقاء رئيس الجمهورية إليه.

أما المحاولة الثانية، التي انطلقت من التفاهم السوري - الأميركي على اقتراح مرشح وفاقي، هو النائب الشيخ مخايل الضاهر، فقد ولدت عملياً ميتة، إذ أجهضتها ردات فعل عنيفة بدأها قائد الجيش العماد ميشال عون إذ أعلن موقفاً ينعت فيه الترشيح المتفق عليه بالتعيين. وسرعان ما سرت هذه الكلمة كالنار في الهشيم، فصدرت بيانات متتالية من شتى المراجع، ترفض ما سُمي تعييناً.

منذ ما قبل نحو خمسة أسابيع من حلول نهاية فترة الاستحقاق الدستوري، شنت حملة مركزة من موقعي في رئاسة الحكومة لتدارك الأسوأ الذي كنت أتوجس وأرتقب. فكانت التصريحات المتكررة التي أدليت بها محذراً من مغبة تعطيل الانتخابات الرئاسية، واستطراداً تنصيب حكومة تُسمى انتقالية إمعاناً في

الإصرار على أن يكون رأس السلطة، الحكومة في هذه الحالة، مارونياً. ذلك لأنني كنت أعني الأخطار التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الخطوة في مردودها السياسي وانعكاسها الكارثي المحتمل على وحدة المؤسسات والشعب.

وكان في جملة ما فعلت أن دعوت سفراء الدول الكبرى والدول العربية وبعض الدول الأخرى المهتمة بأوضاع لبنان ووضعهم في صورة الاحتمالات الخطيرة التي تكمن وراء الأكمة. ولقد أودعتُ أكثرهم نص مذكرة خطية، أعدتها بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥. وهي توجز حقائق الواقع وتحذّر من الأخطار التي تهدد لبنان من جرّاءه.

وكنت قبل ذلك، وتحديدًا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢، بعثت برسالة خطية إلى الرئيس أمين الجميل، أبلغه فيها رسمياً سحب استقالة الحكومة التي كنت رأس وكالة ذلك في خطوة غير مألوفة. وكان المغفور له الرئيس رشيد كرامي، الذي خلفته في رئاسة هذه الحكومة، قد تقدم باستقالته في ١٩٨٧/٥/٤. وكنتُ قد قبلت رئاسة الحكومة خلفاً للرئيس الشهيد نزولاً عند إلحاح لقاء إسلامي - وطني موسع انعقد في دار الفتوى في بيروت بالتناوب إثر شيوخ نبأ استشهاد الرئيس رشيد كرامي، ولكنني اشترطت أن يكون ذلك وكالة احتراماً مني لمكانة الشهيد ولمشاعر الناس التي ألهبها الحدث الجلل. وقد سجل النائب الأستاذ حسن الرفاعي، المعروف بطول الباع في الفقه الدستوري، اعتراضه على صيغة الوكالة، مؤكداً أن لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون تعييني رئيساً للوزراء أصالةً. ولكنني لم أستمرى ذلك في ظل الجو المحموم الذي كان سائداً، أملاً في أن يتم التصحيح للوضع الحكومي قريباً بتشكيل حكومة جديدة حسب الأصول. فبقي الوضع الحكومي غريباً شاذاً حتى نهاية فترة الاستحقاق الدستوري بعد نحو سنة ونصف السنة: حكومة مستقيلة تمارس صلاحيات كاملة، وهي منقسمة على نفسها ومقاطعة لرئيس الجمهورية منذ ما قبل استقالة الرئيس كرامي ومن ثم استشهاده، وأنا رئيس لها وكالة فيما الوكالة لم تكن تستقيم دستورياً في تلك الحالة.

عندما كتبتُ للرئيس الجميل بسحب استقالة الحكومة، أصدر لتوه بياناً

يرفض هذه الخطوة. فعقبت على هذا البيان بمثله. ولعل من المفيد التذكير بمضمون البيان - الرد الذي أدليت به، لما فيه من تعبير عن حقيقة الموقف. قلت في ذلك البيان:

«نرجو أن يتمكن المجلس النيابي من الاجتماع قريباً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فيبطل كل حديث عن حكومة انتقالية. ولكن إلى أن يتم ذلك، ووضعاً للأمر في نصابها، يهمننا إبداء الملاحظات التالية حول بيان رئاسة الجمهورية رداً على كتابنا بالعودة عن الاستقالة.

أولاً: إن ما جاء في بيان رئاسة الجمهورية يمثل وجهة نظرها. أما نحن فرأينا هو ما عبرنا عنه في الموقف الذي أعلنه. ونحن لا نعتقد أن ما يراه رئيس الجمهورية يجب أن يكون بالضرورة هو الصحيح كلما ظهر تباين في الرأي بينه وبين رئيس الوزراء. وإذا كانت سلطة القرار على هذا الصعيد في يده، فإن سوء استعمالها، أو التفرد في استخدامها، سيكون شاهداً جديداً على عيوب النظام الذي يعطيه سلطة كيفية كهذه وسيكون حجة جديدة للمطالبين بإصلاحه.

ثانياً: لم ننكر يوماً أن وضع الحكومة كان شاذاً منذ إعلان المغفور له الرئيس رشيد كرامي استقالته ثم منذ استشهاده. وهذا ما عدنا فأثبتناه في كتاب العودة عن الاستقالة. وإذا كنا قد تحملنا المسؤوليات في ظل هذا الواقع كارهين مكرهين في انتظار تأليف حكومة جديدة، كما قضى نص المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/١، فإننا لا نفهم حكمة رئاسة الجمهورية في قبول هذا الواقع على علته عبر ما يزيد على خمسة عشر شهراً والانتظار حتى الأيام الأخيرة من العهد لتغييره. إننا لا نفهم لماذا سكت رئيس الجمهورية على الوضع الحكومي هذا طيلة فترة المعاناة الطويلة التي رافقت حال التمزق السياسي منذ ذلك الوقت ولم يتخذ الخطوات المطلوبة منه لتصحيح ذلك الوضع قبل اليوم عندما كان ذلك لازماً ومجدياً وطبيعياً. وقد دعوانا إلى القيام بذلك تكراراً فلم يفعل. العجب كيف أن الحكومة التي اعتبرت صالحة في نظر رئاسة الجمهورية لتحمل المسؤوليات في ظل أسوأ ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية

واجهها لبنان في تاريخه لا تعتبر صالحة لتدارك الفراغ لأيام معدودة فيما لو حصل، ونحن نرجو أن لا يحصل.

ثالثاً: يجري الحديث عن حكومة انتقالية، ومثل هذه الحكومات لا نرى لها ذكراً أو وجوداً في القانون أو الدستور. فالمادة ٦٢ من الدستور تقول: «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالةً بمجلس الوزراء»، ولا تقول بحكومة انتقالية. لقد سجل الشيخ بشارة الخوري سابقة وحيدة في هذا الإطار عام ١٩٥٢ يوم استقال من منصبه بعدما عين قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً لحكومة سُميت انتقالية. ولو تكررت تلك السابقة لأضحت عرفاً. ولقد أبيتُ شخصياً الإسهام في إنشاء مثل هذا العرف يوم أعلن الرئيس إلياس سركيس عزمه على الاستقالة فطالبني بتقديم استقالتي أولاً فلم أستجب لطلبه، لأنني اعتبرت الحكومة الانتقالية بدعة يجب أن لا تتكرر.

رابعاً: في حال شغور سدة رئاسة الجمهورية لا سمح الله، من حقنا أن نرفض الرأي القائل بأن رئاسة الحكومة يمكن أن يؤتمن عليها أبناء طائفة معينة ولا يؤتمن عليها أبناء طائفة أخرى، وبخاصة أبناء الطائفة التي جرى العرف على اختيار رؤساء الحكومات منها. وأي رئيس للجمهورية ينهي عهده وسدة الرئاسة مهددة بالشغور لا يمكن أن يكون أجدر بالأمانة من سواه كي يُترك له أمر التصرف في تشكيل الحكومات في الساعة الأخيرة من ولايته.

خامساً: إننا في ضوء الموقف الذي أعلنناه نعتبر أنفسنا مستمرين في المسؤولية. ونحن لم نقل ما قلناه إلا لأننا نعي خطورة النتائج التي يمكن أن تتأتى في الظرف الراهن من الإقدام على تشكيل حكومة جديدة تسمى انتقالية.

سادساً: هناك سبيل وحيد لمواجهة هذا الواقع الأليم وتدارك الأسوأ، ألا وهو إنجاز الاستحقاق الدستوري في موعده. فليقم كل مسؤول بواجباته في هذا الصدد، وليقلع المخربون على الاستحقاق عن تخريبهم، فيوقروا على البلاد والعباد كل هذه الأخطار والإشكالات وينتفي كل حديث عن الفراغ والحكومات. وهذا ما ننتظره ونتمناه من مجلس النواب بتعاون الجميع».

بيد أن هموم الاستحقاق الضاغطة لم تشغل رئيس الجمهورية، ما شاء الله، عن متابعة اهتمامات أخرى. فقد كان في وقته متسع، للمناورة في موضوع التجنيس. خلال هذه الفترة، وحتى اليوم ما قبل الأخير من عهده، كان الرئيس يبعث لي رسله للاتفاق على إصدار مرسوم يمنح عدداً من الأشخاص الجنسية اللبنانية، فكانت الرسالة الشفهية الأولى، التي تكررت فيما بعد بوتيرة شبه يومية، تدعوني إلى اختيار ما أشاء من الأسماء: مئة أو مئتين أو ثلاثمائة من طالبي الجنسية اللبنانية، كي يختار عدداً موازياً ويصدر مرسوم بهم جميعاً بتوقيع رئيس الجمهورية وتوقيعي.

وقد درجت العادة أن يصدر مثل هذا المرسوم بمنح الجنسيات لبعض طالبيها في آخر لحظة من كل عهد رئاسي، حتى إذا ما أثيرت اعتراضات أو مطالبات إضافية يكون السيف قد سبق العذل برحيل رئيس الجمهورية.

ولكن هذه العملية المعروضة عليّ ثار حولها غبار كثيف من الشبهات والشائعات تناول «الإتاوة» التي كان على طالبي الجنسية أن يدفعوها للوسطاء. فقرررت الاستنكاف عن المشاركة في هذه العملية برغم كل المراجعات التي تعرضت لها. وعندما استيقن رئيس الجمهورية أنني لن أجاريه في مطلبه، خاض معي تجربة تصعيدية بديلة. فقد كانت مديرية الأمن العام قد جهزت له لوائح بمجموعات بشرية واسعة كان يهمها الحصول على الجنسية اللبنانية، منها الأكراد وعرب وادي خالد وأهالي بعض القرى الحدودية في الجنوب ومجموعات من الكلدان والأشوريين والأقباط وسائر الأقليات الوافدة من البلدان العربية. فكان تعداد المقترح إصدار مرسوم بتجنيسهم يبلغ نحو ١٢٥ ألف شخص، نصفهم تقريباً من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين. ولكن شبهة «الإتاوات» للوسطاء ظلت حائمة، ولو بمعدلات أدنى مما كان مطلوباً عندما كان العدد المرشح للتجنيس محدوداً. فرفضت التجاوب مجدداً. فإذا بوفود من تلك المجموعات، خصوصاً المسلمة منها، تتحرك، أو بالأحرى تُحرّك، لمقابلتي والضغط عليّ للاستجابة. فقاومت كل تلك الضغوط ورفضت الانصياع. فلم يصدر المرسوم المعهود في نهاية ذلك العهد المشؤوم.

من كتاب «عهد القرار والهوى، ١٩٩١».